قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

مبالغة وتهويل

من راقب ردة فعل المصريين، حكومة ومحكومين، نخباً ومواطنين، على قتل ١٧ عسكرياً في حادث إرهابيّ غامض في سيناء، يدرك أن مصر .مثلها مثل أية دولة سويّة . لا تستطيع التعايش مع الإرهاب. صحيح أن بعض ردود أفعال أشقائنا المصريين مبالغ فيها، لكنها مبالغة مطلوبة ومرغوبة ما لم تبلغ حدّ العنف، كالتهويل الإعلاميّ الفائض عن الحدّ الذي أبدته وتبديه صحف وفضائيات مصرية، هذا فعل محمود لأنّ مسألة مصيرية، كتسلل الإرهاب إلى دولة ما وتهديد أمنها، يلزم أن يقابَل بالتهويل والمبالغة، ولا تنفع إزاءه كلمات حكماء تتساوى حكمتهم .في فضاء الكارثة .مع كلمات رجل غير مبال أو جبان يتستر على جبنه بكلمات عقلاء يرون النار تشبّ في بيوتهم وهم يتداولون أطراف حديث حكيم.

الدول التي تحترم نفسها وشعبها تكترث للكارثة. هذا بديهيّ، ردة الفعل الغاضبة والمبالغ فيها يتوقع صدورها من الحكومات والمواطنين على السواء، قبل أعوام حين انفجرت قنبلة في محطة قطارات بإسبانيا، خرج تلقائياً مليونا مواطن إسباني تنديداً بالإرهاب، إن شعباً يتظاهر فيه مليونا شخص لا طلباً لثواب أو بتحريض من سياسيّ أو مقدس، لهو شعب يستحقّ أن يكون آمناً.

وقبل يومين فقط قدّم وزيرا داخلية ودفاع أفغانستان استقالتيهما من منصبيهما لأنهما فشلا في توفير الأمن لأبناء وطنهما، ردة فعل تتوقع من شخص مسؤول يمتلك حداً أدنى مما يمكن أنْ يكون ضميراً إنسانياً سوياً.

الإسبان والمصريون والأفغان، دولة متقدمة وأخرى أقلّ تقدماً وثالثة تشبه دولتنا في الجهل والتخلف وفساد الساسة ولصوصيتهم، دول تأبه لما يحدث لها، وتهتم لما يراد بها، وتبدي النخب فيها والناس ردود فعل طبيعية، ويتحمل الساسة مسؤوليتهم عن الدم الذي يراق بسبب فشلهم المزمن.

لكننا في العراق نمط آخر من البشر، فسياسيونا ذوو طبع تأنف منه حتى وحوش الفلا وكواسر البرية، يتلذذون بمرأى الدم العراقي ما دام ليس دمهم ولا دم أبنائهم، يخرج علينا مسؤول أمني .بعد مقتل مئة عراقيّ ، ليقول بوقاحة لا يملكها إلا مجرم محترف في مافيا: "إن الحادث الإجرامي هذا لا يشكل خرقاً أمنياً". لم يستقل أحد، لا رئيس الوزراء الذي هو ذاته وزير داخلية، وهو ذاته وزير دفاع، وهو ذاته القائد العام لكلّ المسلحين وغير المسلحين، ولم يستقل أحد مستشاريه الأمنيين ولا أحد قادته المقربين.

لكنْ بالمقابل ردة فعل الشارع، والمثقفين والنخب والناشطين المدنيين، مخيبة للآمال، استمرأنا الإرهاب وبتنا نتعاطى معه بتلقائية من اعتاده، وهو سبب رئيس لبقائه معششاً عندنا يخطف أرواح أبنائنا.

حتى ردة فعل الإعلام باهتة ومثيرة للشفقة، ربما لأن الجهد الحكومي تمكن .بالترغيب والترهيب .من تدجين كثير من وسائل إعلامنا وأخصاها فجعلها تنطق بما تريد حكومة فاشلين لايستقيلون.

كم نحتاج المبالغة والتهويل، مبالغة المصريين وتهويل الإسبان والحدّ الأدنى، الأقلّ الأقلّ من إنسانية امتلكها ساسة أفغان وافتقدها السياسيون عندنا إلى الأبد.

تجريم ارتشاء "أبو الكباب"!

يقتلون أحلامنا بدولة مدنية

□رحيم حسن العكيلي×

وضعنا عام ٢٠١٠ مشروع قانون لمكافحة الفساد يستجيب لبعض متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادق عليها العراق عام ٢٠٠٧ ،ومن بين نصوصها نص يجرم الرشوة في القطاع الخاص ، وحينما عرض على مجلس الوزراء لإقراره كمشروع قانون لعرضه على مجلس النوابُ شكلت لجنة لدراسته وإعادة النظر فيه ، فاعترض أحد القانونيين في اللجنة مستهزئا (وما علاقتنا برشوة أبو الكباب ، وما شأننا في الفساد في القطاع الخاص ؟) ، ووافقه الآخرون بشدة ، فعلمت حين ذاك مستوى علم من أتعامل معهم .وحدثتهم انه حصل أن تبرعت إحدى المنظمات الدولية بكراسيّ متحركة للمعوقين وسلمتها إلى منظمة مجتمع مدني عراقية لتوزيعها على المستحقين مجانا ، فاستغل بعض العاملين في منظمة المجتمع المدني العراقية الأمر ، إذ اشتراطوا على المعوق دفع خمسين ألف دينار لإدخال اسمه ضمن المستحقين .

ومن وجهة نظر قانونية فإن فعل هؤلاء فعل مباح غير مجرم في التشريع العراقي إذ لا وجود لجريمة الرشوة في القطاع الخاص .

واستعانت وزارة التخطيط بشركة خاصة لإجراء فحوصات التقييس والسيطرة النوعية على البضائع الداخلة إلى العراق ، فلو أخذ الموظف رشوة في مقابل إمرار البضاعة الداخلة بلا فحص أو خلافا للتعليمات فيعد فعله مباحا لا إشكال فيه .

وكانت النية الاستعانة بشركة خاصة في مواضيع إجازات تسجيل السيارات (السنويات) وأرقام المركبات ، ولو تعاطى موظف تلك الشركة رشاوى لإمرار أو تسهيل بعض المعاملات فلا يحق لأحد ملاحقته عن جريمة الرشوة لأنه لا يحمل صفة الموظف ولا المكلف بخدمة عامة ، وإنما تنحصر جريمة الرشوة في القانون العراقي بالموظفين والمكلفين بخدمة عامة .

وحدثتُ (أبو الكباب ورفاقه) عن قوانين أجنبية وعربية تجرّم بعض مظاهر الرشوة في القطاع الخاص بنصوص خاصة ، قبل أن تدعو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى تجريمها بطريقة أوسع بكثير مما تتطلبه الاتفاقية ، إذ نصت المادة (١٠٦) من قانون العقوبات المصري – المنقولة عن الفقرة الخامسة من المادة (١٧٧) من قانون العقوبات الفرنسي – على ما يأتي :- (كل مستخدم طلب لنفسه أو لغيره أو أخذ وعوداً أو عطية بغير علم مخدومه ورضائه لأداء عمل من الأعمال المكلف بها أو للامتناع عنه ، يعتبر مرتشيا ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين بغرامة مالية لا تقل عن مئتي جنيه ولا تزيد على خمسمئة جنيه) .

فهذه المادة تعاقب المستخدمين المرتشين ، ولم يستلزم النص صفة خاصة في المستخدم فيصح أن يكون مستخدما في شركة تجارية أو صناعية أو زراعية أو محل تجاري وما شابه ( ) ، وهو نص تجاوز ما تريده الاتفاقية التي اكتفت بالدعوة إلى تجريم الرشوة في كيانات القطاع الخاص كالشركات والبنوك ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات والنوادي ...الخ .

وتشترط المادة (١٧٧) من القانون الفرنسي في تجريم ارتشاء المستخدم أن يكون من العاملين بأجر ، وإن كان لا يهم وسيلة دفعه سواء نقدا أو عينا أو نصيبا من الأرباح ، ولا مواقيت الدفع ،كأن يكون يوميا أو شهريا أو أسبوعيا أو سنويا . ولا يشترط وجود عقد عمل بل يكفي مجرد التكليف بأجر ، كما لا يشترط دائمية العلاقة بالعمل .

وعاقبت المادة (٢٢) من قانون العقوبات المصري (الأطباء والجراحين ومن في حكمهم) ممن يعملون في مهنة حرة إذا طلبوا لأنفسهم أو لغيرهم أو اخذوا وعودا أو عطايا لإعطاء شهادات أو بيانات مزورة بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة ... باعتبارهم مرتشين ، وتلك الجريمة هي جريمة مختلفة عن جريمة تزوير تلك الشهادات أو البيانات الطبية ، فلو ضبط الطبيب – الذي يعمل لمصلحته في عيادته – وهو يطلب مبلغا لإعطاء تقرير طبي على خلاف الحقيقة فإنه يعد مرتكبا جريمة الرشوة ، ولو كان لا ينوي إعداد الشهادة المطلوبة ، وهذا شكل من أشكال الرشوة في القطاع الخاص ، يتضمن محتوى أوسع بكثير مما تتطلبه الاتفاقية .

وعدت المادة (٢٩٨) من قانون العقوبات المصري الشاهد الذي يقبل عطية أو وعدا بشيء ما لأداء شهادة الزور مرتشيا وفرضت عليه العقوبة الأشد من عقوبتي الرشوة أو شهادة الزور ، وهذه صورة أخرى للرشوة في القطاع الخاص وتقع الجريمة بها كاملة ولو لم يشهد الشاهد زورا ، وهي أيضا تتضمن توسعا عما دعت الاتفاقية إلى تجريمه من مظاهر الرشوة في القطاع الخاص .

أن عدم الإنصاف والظلم واضح في الكثير من الممارسات التي تعد من صور الرشوة في القطاع الخاص مثل تجاوز الدور في عيادات الأطباء في مقابل رشاوى تدفع للواقفين بأبوابهم على حساب معاناة آخرين من المرضى ممن يعجزون عن دفع مبالغ مماثلة وهو تصرف مرفوض اجتماعيا وأخلاقيا ولابد من مواجهته .لكن فقهاءنا من وعاظ السلاطين في العراق لم يمر ببالهم من مظاهر الرشوة في القطاع الخاص سوى (ارتشاء أبو الكباب) ،لذا رفضوا بشدة إمرار النص ، رغم أنني حدثتهم بكل ما ذكرته هنا ،فاكتشفت حينها أننا في العراق لا نعاني انعدام الإرادة السياسية لمكافحة الفساد فحسب ، بل نعاني أيضا انعدام الإرادة الفنية لصياغة الأطر القانونية الملائمة بسبب تدني المستوى العلمي لبعض أشباه القانونيين الذين يتحكمون بالبلاد والعباد ، بل يتلاعبون بقادة البلاد أيضا.

إن مكافحة الفساد في القطاع الخاص لا تقل أهمية عن مكافحة الفساد في القطاع العام إن لم تكن أهم منها ، بل إن معظم الفساد في القطاع العام إنما يتسرب إليه من ممارسات القطاع الخاص ، وإنما يشترك الفاسدون في القطاعين غالبا لإمرار سرقاتهم وتقاسم الغنائم ، لذا فإن الاتفاقية تركز على معالجات الفساد في القطاع الخاص طريقة مماثلة لتعرضها لمعالجة الفساد في القطاع العام .

وعموما فإن القصد من تجريم الرشوة في القطاع الخاص – وفقا لما تنص عليه الاتفاقية – هو حماية كيانات القطاع الخاص نفسها من الأفعال غير المشروعة للعاملين فيها ، وحماية المتعاملين مع تلك الكيانات – كالشركات والمصارف ومنظمات المجتمع المدني – التي قد تتولى القيام بمهام عامة ذات مساس مباشر بالناس وحقوقهم .

فهل سنجرّم (الرشوة في القطاع الخاص) أم أن نظرية (أبو الكباب) هي الراجحة؟!

١– د . كامل السعيد – شرح قانون العقوبات – الجرائم المضرة بالمصلحة العامة – دراسة تحليلية مقارنة – ط١

×قاض ورئيس هيئة النزاهة السابق

وأدُ الحلم المدني في العراق!

□ يوسف أبو الفوز

لطالما حلم العراقيون بدولة مدنية ، تفصل الدين عن الدولة ، ويكون الأساس في بناء هذه الدولة الحديثة هو المواطنة ، فأوروبا لم تخط خطواتها في الحضارة والتمدن والتطور، إلا بعد أن أنجزت هذه الخطوة التي لا يوجد فيها إجحاف للأديان بل تكون حرية الفرد مكفولة بما في ذلك معتقده الديني ، فالدولة المدنية ، دولة المؤسسات والقانون ، تضمن حقوق المواطن المتدين من أي دين كان . والدولة المدنية في دستورها تعبر عن المجتمع وتكون وكيلا عنه ، تستند إلى قيمه ومبادئه ، وفيها يختار الشعب بشكل ديمقراطي حكامه وممثليه ، فهو يملك إمكانية محاسبتهم وعزلهم إن أراد ، وبهذا التعريف الشائع والمتفق عليه من قبل الكثير من المفكرين والباحثين ، فإن الدولة المدنية هنا ستلبي جميع تطلعات الاتجاهات الدينية وخصوصا الإسلامية . أما ما يثار الآن من نقاش في البرلمان العراقي ، حول المحكمة الاتحادية ، التي يفترض أن تكون هيئة مستقلة ، ومحاولة ربط قراراتها بموافقات المراجع الدينية الإسلامية ومنحهم حق الفيتو، فهذا سيكون وأداً وقتلاً مباشراً للحلم العراقي بالدولة المدنية ، بل ببساطة سيحول العراق إلى دولة دينية ، وبالتحديد إسلامية ، والعراق معروف بالتنوع الديني والطائفي !

مع تصاعد الدعوات للدولة المدنية في العراق ، من بعد سقوط نظام صدام حسين الشمولي ، راحت أحزاب الإسلام السياسي عندنا تروج ، عن دراية وتقصد ، بكون العلمانية تعني الإلحاد ، والعلمانية (Secularism) كما صار معروفا لكل مبتدئ بالسياسة هو ببساطة فصل الدين عن السياسة وليس لها أي علاقة بالإلحاد (atheism) الذي هو مدرسة فكرية مختلفة . والعلمانية أيضا تعني عدم قيام الحكومة أو الدولة بإجبار أي مواطن على اعتناق وتبني معتقد أو دين أو تقليد معين لأسباب غير موضوعية وألا يكون للمؤسسات الدينية تأثير ما على القرارات السياسية ، كما أن العلمانية لا تقف ضد الدين كشعائر ومعتقد روحي ، بل تقف بشكل محايد ، وأمامنا عقود طويلة من التجربة المعاشة في الدول الأوروبية وأمريكا ، حيث لا تفهم هناك العلمانية بأنها ضد المسيحية ، الدين السائد عندهم ، بل هي طريقة للحكم ، مستقلة عن الدين ولا تفرض قيودا بل تهتم بالحياة والتطور وفق القوانين الدنيوية . لقد ظهرت الدعوات للدولة العلمانية في أوروبا في أواسط القرن الثامن عشر ، في فرنسا تحديدا ، وانتقلت هذه المفاهيم إلى الشرق في نهاية القرن التاسع عشر ، لكن أوروبا نجحت في بناء دولتها المدنية ونجحت في قطع أشواط طويلة من التطور والتقدم بينما ظل الشرق غارقا في أشكال مختلفة من نماذج الحكومات والدول الشمولية التي لم تفعل شيئا لتطور مجتمعاتها بل حولتها إلى مجتمعات تابعة ومستهلكة لما ينتجه الغرب العلماني والمتطور. وإذ أن مدلول العلمانية المتفق عليه يعني عزل الدين عن الدولة وحياة المجتمع ، فإن الدولة الدينية هي بشكل آخر تعني دولة شمولية ، ولا تتفق مع المبادئ الديمقراطية ، وسيحدث عندها كما في تجارب عرفتها شعوب المنطقة ، مثل إيران وأفغانستان ، حيث مصادرة حقوق المواطن باسم الشريعة والدين ، وبناء نموذج حكم شمولي لا يختلف في الآليات عن نموذج الدولة القومية المتسلطة . دولة صدام حسين مثلا . ، حيث ستتم أدلجة حياة المجتمع باسم الدين وفقا لاجتهادات رجالات الدين وتفسيراتهم ورجالات الدولة المرتبطين والتابعين لهم !

إن كل المفكرين والمثقفين يعرفون بأن نقيض الدولة الشمولية هو الدولة الديمقراطية التي تعني الدولة غير الأيديولوجية ، دولة القانون والمؤسسات ، وهذه لا يمكن أن توجد إلا في دولة مدنية لا يحكمها رجال الدين بأي شكل كان ، فلو تم إقرار قانون المحكمة الاتحادية بالشكل الذي تريده جماعات الإسلام السياسي في العراق، فهذا يعني أن العراق سيتحول إلى جامع كبير ، كما هو في إيران ، فالدين هنا سيتحول بيد الدولة إلى سوط تجلد به المواطن العراقي ، وفي بال كل عراقي ما يعانيه المواطن الإيراني والأفغاني من تعسف السلطات الدينية هناك ، التي تتدخل في ابسط تفاصيل حياة الإنسان ، حيث لا وجود للحرية الشخصية ، ولا لحرية التعبير ، ولا وجود للقوانين التي يمكن أن تحفظ للإنسان كرامته ، فقط في الدولة المدنية يمكن للدين أن يكون ملاذا روحيا للإنسان تنظمه أعراف وقوانين الدولة المدنية التي تحفظ حقوق الإنسان ومنها حقه في ممارسة شعائره الدينية بعيدا عن تدخلات السياسة والسياسيين!

الشعب يتبرأ من حكومة الفاسدين

اغتيال الإصلاح

□ياسر السالم

ترى ما الذي عناه التحالف الوطني، في طرح هذا العنوان/ الشعار الملتبس: الإصلاح؟ هل هو تنفيذ ما اتفق عليه سابقاً، خارج إطار الدستور، وتم التنكر له لاحقاً؟ أو هو ترضيات سياسية جديدة، لتمشية الأمور كيفما اتفق، حتى نهاية الدورة الانتخابية هذه؟ أم لعله إصلاح سياسي حقيقي، شامل وعميق؟ السؤال جاء متأخراً بأكثر من شهر. لكن لا بأس، فالشعار مازالت نواياه غير متكشفة. حديث نواب التحالف الوطني؛ تصريحاتهم؛ إعلاناتهم التبشيرية، عن لحظة انفراج سياسي قادمة، بحاجة إلى تفحص؛ معاينة؛ تأمل؛ ثم إحاطتها بعلامات استفهام، والإجابة ما أمكن ! شخصياً، لا أتوقع – مع استحضار ذاكرة الـ ٩ سنوات الماضية – ما هو خارق من هؤلاء الخصوم السياسيين لصالح الناس.. أي طرف منهم. فالإصلاح، مبدئياً، يتطلب وجود ثقة. هم لا يثقون في بعضهم البعض إطلاقاً.. نحن، لا نثق بـ"كلهم" ! والإصلاح، يستدعي فهماً عميقاً لما وصلت إليه الأزمة السياسية، وأيضاً، يستدعي إيقاف القصف السياسي– اللغوي المتبادل بين المتعاركين.

إنه كذلك، بحاجة دائمة إلى حوار، إلى نقطة وصول؛ نقطة تلاقي واتفاق، لا طرح آراء، تتقابل وتتصادم في خط واحد، ينطلق ليعود إلى نقطة البداية. ما يجري اليوم، هو عملية دائرية لا تصاعدية. إن شيئاً لن ينتجُ عنها. والأهم من ذلك كله، أن الإصلاح يتطلب، إرادة متحررة من الأنانية للتوجه صوبه، تصاحبها مصداقية. بلى، ذاك ما يجعل الإصلاح ممكناً، وإلا، فإن كل تحرك، كل حديث، كل فعل مجرد مما سبق، سيحول الإصلاح إلى خدعة، ومغزاه إلى لعبة استعراض سمجة وبائتة. حتى الآن، لم تبرز ملامح شيء إلى حيز الوجود. لا الثقة متوفرة، ولا حرب العناوين الصحفية هدأت.. حتى ورقة الإصلاح المفترضة، ينفي وجودها خصوم التحالف الوطني ! وشكّي يتمادى، في تفسير ماهية إصلاحاتهم المزعومة، في ما لو شرعوا في حوارهم ضمن حلقة المتنفذين الضيقة، بمعزل عن الرأي العام، أو لنقل، على أقل تقدير، بمعزل عن القوى السياسية الأخرى. في المقابل، نجد أن الطرف الآخر، ممن التقوا في أربيل (القائمة العراقية؛ التحالف الكردستاني؛ التيار الصدري)، جعلوا من عملية سحب الثقة عن رئيس الوزراء، شعارا إصلاحيا.. وهو الأمر الذي تعثروا فيه. إذن، عنوان/ شعار الإصلاح، كيفما حاولنا تأويله والتقاط رسائله، من هؤلاء الخصوم المتنفذين؛ نراه عملية اشتغال كابوسي على محنة الإنسان العراقي. إنه أيضاً، وقبل كل شيء، عمل مكرس لإدامة تغييب الاستقرار السياسي؛ ونوع من السلوك العبثي الذي يصب في مجرى الضجيج والإرباك. إنه عمل مكرس لتعميق الأزمة، وتدويرها لا حلها. هكذا هم، يستهلكون كل حين، شعارات تحاكي أمنيات العراقيين.. ثم يغتالونها، فتغدو بلا جدوى في الذاكرة الاجتماعية، وغير ممكن إعادة إحيائها ! فاصلة في مثل هذه الحال، وإزاء هذه المفارقة المضنية، أعتقد أن العثور على أجوبة لهذه الأسئلة أمرٌ ممكن. بلى. فبقدر ما هو هذا كبير – طرح شعار الإصلاح – بقدر ما هو هيّن وبسيط وقابل للتأويل. لاحظ معي، تلك البساطة التي تقال بها كلمة (إصلاح)، تكشف لنا (أو لي) أنهم مستمرون في لعبتهم؛ مستمرون في إحباطنا، ثم: لا أكثر، إذ لا ضرورة إلى ما هو أكثر.. بهذا هم يواصلون الإسراف في التهام وليمة السلطة. وبعد هذا، هل ثمة من يجرؤ على القول: إنهم صادقون؟.. من تراه يجرؤ على الحلم: لو أنهم يصدقون؟!